



برئاسة رئيس المؤتمر:

اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف تواصل اجتماعاتها لمناقشة المستجدات في الساحة الوطنية

نطالب بإعادة أجهزة قناة «اليمن اليوم» المنهوبة لتعاود البث وتقديم الجناة للعدالة

من سلم السلطة سلمياً وبيده القوة والنفوذ لا يمكنه أن ينقلب على نفسه

إقرار تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لانعقاد اللجنة الدائمة

واصلت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اجتماعاتها برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام - أمس الأحد - لمناقشة العديد من الموضوعات والمستجدات على الساحة الوطنية.. كما استعرضت قراراتها السابقة وأقرت استمرار اجتماعاتها لمتابعة الوقوف على التطورات أولاً بأول.. هذا وكانت اللجنة العامة وأحزاب التحالف قد ناقشت السبت في اجتماعها برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح المستجدات على الساحة الوطنية.. وفي ضوء ما جرى من نقاشات خلال اجتماعات اللجنة العامة وقيادات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي خلال الأيام الماضية وما شهدته الساحة الوطنية من أحداث تتصل بما يعانيه الوطن من مشكلات وتحديات صعبة على الصعيد الأمني والاقتصادي وانعكاساته على الحياة المعيشية للمواطنين وما حدث فيها من تدهور نتيجة عدم حصولهم على الخدمات الضرورية والأساسية.

واستعرض الاجتماع الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يمر بها البلد والتي تتزامن مع اختلالات أمنية تعيشها مختلف مناطق الجمهورية مما يزيد الأوضاع سوءاً وينعكس سلباً على حياة الناس ويزيد من معاناتهم اليومية، مطالباً برئيس الجمهورية والحكومة بتوفير المشتقات النفطية والتيار الكهربائي التي يمثل انعدامها اليوم أخطر ممارسة على عاتق الوطن والمواطنين، فقد سبب انعدامها خسائر فادحة للمزارعين وأصحاب المصانع وأضر بحياة الناس بحيث أصبح استمرار هذه الأوضاع المأساوية فوق طاقة الشعب وقدرتهم على التحمل.

كما وقف الاجتماع أمام التطورات التي شهدتها العاصمة صنعاء، واقتحام مقر قناة «اليمن اليوم» من قبل قوات الحرس الرئاسي حيث عبر المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف عن إدانتهم واستنكارهم الشديدين لعملية اقتحام ومداومة قناة «اليمن اليوم» ومصادرة أجهزتها وممتلكاتها وإيقاف بثها.

وأكد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أن هذا العمل لا يتفق مع قيم الديمقراطية وحرية الإعلام والممارسة السياسية التعددية في أي بلد ديمقراطي، معتبرين أن اقتحام قناة «اليمن اليوم» يمثل اعتداء صريحاً وواضحاً وانتهاكاً صارخاً لنصوص الدستور والقانون وتعدياً على حرية الرأي والتعبير ومبادئ العمل الديمقراطي التعددي وتجاوزاً لمضامين مخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي تضمنت التأكيد على إفساح المزيد من الحقوق والحريات وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير.

وطالب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بسرعة إعادة أجهزة وممتلكات ومعدات قناة «اليمن اليوم» كافة ما تم نهبه من قبل الحرس الرئاسي وتقديم اعتذار رسمي على عملية الاقتحام.

وأكد الاجتماع احتفاظ القناة بحقوقها القانوني في مقاضاة من قاموا باقتحامها ونهب ممتلكاتها وممتلكاتها. هذا وستبقى اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في حالة انعقاد دائم..

اتهام بعض القوى للمؤتمر وقياداته بالوقوف وراء أحداث الأربعاء، أكذوبة مفضوحة

هناك مؤامرة تستهدف المؤتمر وقياداته امتداداً لانقلاب 2011م

نستنكر محاصرة جامع الصالح ويجب النأي به عن المكائد السياسية

نرفض أي تغييرات أو تعيينات من حصة المؤتمر والتحالف دون الموافقة المسبقة

أي خروج عن المبادرة ومخرجات الحوار أمر مرفوض ونسف لجهود التسوية

استنكارهم لما جرى السبت من محاصرة لجامع الصالح من بعض الأطقم العسكرية التابعة للحرس الرئاسي وهو بيت من بيوت الله ينبغي النأي به عن المكائد السياسية التي تخلق التوترات ولا تخدم الوطن بأي حال.

وأقرت اللجنة العامة تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لانعقاد اللجنة الدائمة خلال الأيام القادمة للوقوف أمام كافة المستجدات والقضايا الوطنية والتنظيمية التي تهم الوطن والمؤتمر الشعبي العام وحلفاءه للتحضير لانعقاد المؤتمر العام الثامن.

وكانت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي عقدت الأربعاء اجتماعاً استثنائياً، برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام - خصص لمناقشة المستجدات السياسية على الساحة الوطنية.

تطلعاتها في حياة كريمة أساسها الحرية والكرامة والأمن والاستقرار والتقدم والتنمية والعيش الكريم.

ودعا المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه إلى أهمية الإسراع في تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية طبقاً لما حددته المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والانتقال فوراً إلى إجراء الانتخابات التي يعتبر من خلالها أبناء شعبنا وعبر صناديق الاقتراع عن إرادتهم الحرة..

وفي ضوء ما تعرضت له قناة «اليمن اليوم» من عمل همجي واستفزازي غير مبرر ودون أي حكم قضائي استهدف كتم صوت منبر إعلامي طالما التزم المهنية والموضوعية في ممارسة عمله الذي يكفله الدستور والنهج الديمقراطي والمواثيق الدولية التي تكفل حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان.

وجدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه مطالباتهم بسرعة إعادة الأجهزة المنهوبة وتقديم الجناة للعدالة لكي تعاود القناة بثها وأداء رسالتها الإعلامية والوطنية كغيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى طبقاً للدستور والقانون.

وأكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه موقفهم الثابت في الوقوف مع حرية الرأي والتعبير ورفضهم لإغلاق أي منبر إعلامي مهما كان، وأن القضاء هو مرجعية الجميع للاحتكام إليه في حالة حدوث أي مخالفات أو تجاوزات من أي وسيلة إعلامية.

وعبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه عن

القول بأن انقلاباً تم تدبيره باحراق مواطنين لإطارات في الشوارع أسطوانة مشروخة

مجلس التعاون الخليجي من أجل متابعة المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وتحديد الأطراف التي تتصل عن مسؤوليتها في تنفيذ نصوصها وعرقلة جهود التسوية السياسية.

وجدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه التزامهم بتنفيذ المبادرة الخليجية والتي كانوا المبادرين في تبنيها مع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي ويعتبرون أي خروج عنها وعن مخرجات الحوار الوطني أمراً مرفوضاً ونسفاً لجهود التسوية وعودة بالأزمة إلى مربعها الأول وإدخال الوطن في نفق مظلم كان المؤتمر الشعبي العام ممثلاً بقيادته قد أخرج الوطن منه ومن تلك الأزمة في العام 2011م.

كما أكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أنهم ووفاءً للثقة المستمرة التي منحتهم إياها جماهير الشعب في كافة المراحل والمنعطفات سيظلون أوفياء لتلك الجماهير الوفية ومع

وعبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بأن حملات التضليل المكشوفة التي سعت إليها بعض القوى لاتهام المؤتمر الشعبي العام وقياداته بالوقوف وراء بعض الأحداث المدبرة التي جرت يومي الثلاثاء والأربعاء إنما هي أكذوبة مفضوحة وسخيفة مردود عليها، وتأتي ضمن مؤامرة مكشوفة تستهدف النيل من المؤتمر الشعبي العام وقياداته وهي امتداد للمؤامرة الانقلابية التي حيكّت عام 2011م..

مؤكد أن من سلم السلطة سلمياً وفي يده كل عوامل القوة والنفوذ عن رضى وقناعة كيف يمكن له أن ينقلب على نفسه، ومن السخافة القول بأن انقلاباً قد تم تدبيره باحراق بعض الإطارات في الشوارع من مواطنين غاضبين نتيجة معاناتهم وإنها هي أسطوانة مشروخة طالما تم ترديدها.

ومن المؤسف أنه وبدلاً من البحث في أسباب تلك المشكلات ووضع الحلول المنطقية والسلمية لها فإن تلك القوى تتهرب من تنفيذ التزاماتها فيما تضمنته المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتعمل كعادتها وبصورة انتهازية مكشوفة للالتفاف عليها.

وأكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أن ما يشهده الوطن في مختلف الجوانب يتطلب موقفاً وطنياً مسنولاً يتجاوز كل الحسابات الحزبية والذاتية التي تغلبت على البعض في هذه المرحلة الخطيرة والفارقة من تاريخ الوطن.

وأعلن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أن ما جرى من تعديل حكومي في حقائب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه كشركاء في حكومة الوفاق طبقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية لا يمثل سوى من اتخذ القرار وبشكل فردي.

وعبر المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي عن رفضهم لأي تغييرات أو تعيينات تكون من حصة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي دون الموافقة المسبقة من قيادات المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وبهذا الصدد جدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه الترحيب بقرار قادة دول مجلس التعاون الخليجي بتعيين مبعوث خاص للأمين العام لدول